مكتبة البنين
قسم الدوريات

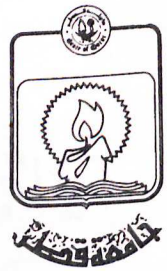

حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

غير مسموح بـ... من المكتبة

العدد الرابع عشر

١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م

سير أندرو ريان
وأزمة التمثيل الدبلوماسي البريطاني في جدة
(١٩٣٠ ـ ١٩٣١)

الدكتور جمال محمود حجر

استاذ مساعد بكلية الآداب جامعة الاسكندرية

حين وافقت الحكومة البريطانية على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي لها في جدة إلى مستوى المفوضية في ديسمبر ١٩٢٩، لم يكن قد تيسر لها اختيار الشخص المناسب الذي يقيم إقامة دائمة في جدة، العاصمة الدبلوماسية لمملكة الحجاز ـ نجد. وقد كانت حريصة على أن يكون ممثلها الدبلوماسي هناك من بين العارفين بشؤون الشرق الأوسط، القادرين على العيش والتكيف مع البيئة المناخية الحارة لشبه الجزيرة العربية في فصل الصيف. وبعد استعراض للكفاءات العاملة في الشرق، وقع الاختيار، في أبريل ١٩٣٠، على سير أندرو ريان Sir Andrew Ryan، قنصل بريطانيا العام في المغرب، ليكون أول وزير بريطاني مفوض في جدة. وفي ٦ مايو وصل سير أندرو ريان إلى مقر عمله الجديد، واستقبله الملك عبدالعزيز في ١٧ مايو استقبالا رسميا. ومنذئذ بدأت مرحلة جديدة في مجال الاتصالات الدبلوماسية بين جدة ولندن، تختلف في طبيعتها ومظهرها عن المراحل السابقة [١] فيما يتعلق بتطور قنوات الإتصال بين الطرفين.

وهذه الدراسة تسعى إلى رصد طبيعة التغير الذي طرأ على قنوات الإتصال بين البلدين وظروفه التاريخية، في محاولة لتقويم التجربة وصولا إلى ما بها من إيجابيات وسلبيات، يمكن أن تساعد في تفسير التردي الذي جرى للعلاقات البريطانية ـ السعودية، في أعقاب تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين لأول مرة في عام ١٩٣٠، وذلك على خلاف كل التوقعات التي كان يسعى إلى تحقيقها كلا الطرفين. وتحاول هذه

الدراسة أن تجد في الجوانب الشخصية للأفراد تفسيرا لـذلك التردي، من خـلال الإلمام بأساليب ممارساتهم لوظائفهم الرسمية، وأثر ذلك على القضايا العامة في العلاقات بين الدول. ولهذا ستركز الدراسـة على بعض الجوانب في شخص سير أنـدرو ريـان، وهـو يتعامل مع الشخصية العربية والبيئة العربية.

***

استطاع سير أندرو ريان بعد شهرين من شغله لوظيفة الـوزيـر المفـوض البريطـاني بجدة، أن يضع كلتي يديه على حقيقـة العمل الـذي تمارسـه المفـوضيـة البريطـانيـة، وأسلوب الأداء فيها، وطرق الإتصال بالملك عبدالعزيز وحكـومتـه في كل من الحجـاز ونجد. وأدرك أن المهمة الملقاة على عاتقـه جـد ثقيلـة، وأن إيقـاع العمل بطيء، وأن محاولة تطوير تمثيل دبلوماسي بريطاني، أقوى مما كان قائما في السابق، تـواجـه مشـاكل كثيرة.

وراح ريان يصوغ تلك المشاكل والصعـوبـات، التي تـواجهـه في جـدة، إلى وزيـر الخارجية البريطاني (جون هندرسـون) لأول مـرة في ٢٢ يـوليـو ١٩٣٠ (٢)، وأولها أن المفوضية البريطانية مقرها جدة، بينما تعمل الإدارات الحكوميـة في الحجـاز من خـلال مكاتب قائمـة في منـاطق يحظـر على غير المسلمين دخـولها، فـوزارة الخارجيـة ـ جهـة الاتصال الرئيسية في العمل الدبلوماسي ـ مقرها مكة، وفي ظل غيـاب وسـائل اتصـال حديثة، كان من المستحيل على ريان أن يمارس عمله بصورة طبيعيـة. صحيح أن هـذا الوضع ليس جديدا، ولكن ريان الذي خدم في استانبول وفي المغـرب من قبل، في ظل ظروف تفضل ظروف الحجاز كثيرا، لم يكن قادرا على التكيف مع أوضاعه الجديـدة كما كان أسلافه.

ومن جهة أخرى كانت اتصالات المفـوضيـة تتم في الغـالب بحكـومـة الحجـاز من خلال القائم بأعمال وزارة الخارجية (فؤاد حمزة) الذي كانت لديه صلاحيـات منـاقشـة الموضوعات المشتركة دون صلاحية اتخاذ القـرار. وكـان عليـه أن يعلق المنـاقشـات كلما اقتضى الأمر ذلك، لاستشـارة الملك شخصيـا، حيث لم يكن الأمير فيصل قـد صـار وزيرا للخارجية بعد. ولم تكن مثل هذه الاستشارة تتم بغير مثول فـؤاد حمزة أمـام الملك

شخصيا، في حالة إقامته في الطائف أو في مكة أو في المدينة. وفي معظم الأحوال لم يكن من اليسير الوصول إليه، إذا كان مقيما خارج الحجاز.

ومع شكواه من صعوبة الاتصال بالمسؤولين، يعبر ريان عن انزعاجه الشديد للزيارات المفاجئة التي يقوم بها المسؤولون السعوديون للمفوضية التي لا تكون - في معظم الأحوال - مهيأة لمناقشة ما لديها من قضايا تهم العلاقات بين البلدين. وتمنى ريان لو أن مثل هذه الزيارات تمت في أوقات منتظمة. ويضرب ريان لذلك مثلا حين يحصي عدد المرات التي زاره فيها فؤاد حمزة خلال شهرين، ويعدها خمسا. الأولى كانت في ٨ مايو ١٩٣٠، أي بعد تسلم ريان لعمله بيومين اثنين. والثانية كانت في يومي ١٧، ١٨ مايو ١٩٣١، عندما صاحب حمزة الملك اثناء استقبال ريان رسميا في الحجاز. والثالثة كانت فيما بين ٢٧ و٣٠ مايو، وكانت زيارة عاجلة. والرابعة كانت فيما بين ٧ و١٢ يونيو بصحبة الملك. والخامسة كانت في الفترة من ١١ الى ١٨ يوليو بدون الملك. وهذه المرات الخمس كانت بمثابة فرص العمل الوحيدة بين الجانبين، إن صح أن نعتبرها كذلك. فإذا علمنا أن بعضا منها لم يخصص للعمل أصلا، وبعضها حكمته الصدفة المحضة، وتذكرنا أن فؤاد حمزة لا يملك حق صناعة القرار، لوقفنا على بعض أسباب شكوى ريان من إيقاع العمل الدبلوماسي البطيء في الحجاز.

ولا شك في أن الظروف التي كانت تواجه الملك عبدالعزيز قد شغلته كثيرا عن إقامة اتصالات مباشرة بالمفوضية، ويلتمس ريان نفسه العذر للملك الذي كان «منهمكا في قضاياه السياسية، حتى أن مجرد وجوده الآن في الطائف ومكة يعد قضية سياسية، ولا يستطيع أحد أن يتكهن الآن متى يمكننا معاودة الاتصالات السياسية بصورة شخصية إلا من خلال التليفون»، هذا مع العلم أن الخدمة التليفونية «متواضعة للغاية». كان الملك - وقتئذ - يواجه انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الحجاز (٣)، فضلا عن مشاكل الأمن الداخلية، واضطرابات الحدود، التي لم تستقر بعد، وبخاصة الحدود الشمالية. وهناك كثير من الأمور المعلقة في العلاقات بينه وبين بريطانيا، كقضية أوقاف الحرمين في البلدان الاسلامية الواقعة تحت النفوذ البريطاني، وقضية إعادة تشغيل سكة حديد الحجاز، وقضية العقبة ومعان، وقضية الملاحة الجوية

فوق شبه الجزيرة العربية، وقضية الرق، وقضايا الديون المستحقة عليه لحكومة الهند، وهذه القضايا الكبرى جميعها، «لا تهيء لأحد الفرصة على الإطلاق لمناقشة العديد من المسائل الصغيرة». (٤)

لم تقتصر شكوى ريان على تلك الصعوبات التي واجهها في التعامل مع الجانب السعودي. فهو يقر بأن المفوضية ذاتها كانت تعاني من سوى التنظيم، ويقول: «هذه مشكلتنا نحن»، وأنه سيتولى علاجها بنفسه. ولكن أخطر مشاكل ريان في ممارسته العمل الدبلوماسي بجدة كانت ذات طبيعة شخصية، فهو يشير على استحياء إلى شيء من ذلك حين يكتب إلى هندرسون قائلا: «لا داعي الآن للشكوى من المعاملة السيئة التي إمتدت إليّ شخصيا». ويتحول ريان بهذه العبارة عن طرح مشكلته مع البيئة الاجتماعية إلى الشكوى من البيئة الطبيعية، فقد أثارت قسوة المناخ في جدة فضوله وغيرته من حافظ وهبة، الذي كان يتحدث بسرور وانشراح عن كيف أنه كان يتنقل بين لندن واسكتلندة ليستمتع بالطبيعة. وكان يضايق ريان كذلك أن الطائف ذات الطقس اللطيف غير مفتوحة أمام غير المسلمين، وكان يأمل في أن يسمح له بالتريض فيها. وقد وعده فؤاد حمزة بالعمل على تيسير دخول الأوروبيين إلى الطائف. (٥)

ولم يتردد ريان في أن يطرح مسألة الطبيعة الخاصة للأراضي المقدسة على أنها من المشاكل التي تواجهه هو شخصيا، ويحاول إبراز ذلك حين يعرض التصور التالي على وزارة الخارجية البريطانية، فيقول: «لنفترض أن الملك جورج (الخامس) أدار الشؤون الخارجية بنفس الأسلوب (الذي يديرها به الملك عبدالعزيز) ونقل وزارة الخارجية إلى أكسفورد، باعتباره تصرفا ضروريا ينسجم والتقاليد المسيحية القديمة، ليستثني منها المسلمين، وأن حافظ وهبة (الوزير المفوض السعودي في لندن) كان مسموحا له بالإقامة في لندن وضواحيها فقط، ترى هل كانت حكومة الحجاز ستجد ضرورة لإقامة مفوضية لها في بريطانيا؟».

لقد أراد ريان أن يقول لحكومته: أنه ـ في ظل هذه القيود التي تضعها حكومة الحجاز ـ ليس هناك ضرورة لإقامة مفوضية بريطانية في جدة، خاصة وأنها تمارس نشاطا متواضعا، ولا يلقى فيها ممثل بريطانيا العظمى تقديرا من المسؤولين الحجازيين،

مع أن وجود مفوضية بريطانية في جدة كان أحد أماني الملك عبدالعزيز. يقول ريان «أخبرني (الملك) نفسه أن أحد أهدافه هو أن يكون قادرا على أن يتحدث بصراحة ووضوح مع مسؤول بريطاني كبير في المفوضية». وبعد أن تحقق للملك ما أراد، يشكو ريان من أن الملك لا يهتم به، ولا يتحدث إليه في القضايا المشتركة، وأنه اكتشف ألا دور له، بالرغم من أنه هو ذلك المسؤول الكبير الذي كان الملك عبدالعزيز يتمنى أن يراه في المفوضية.

هكذا أراد ريان أن يعرض مشكلته الشخصية على أنها قضية عامة، في العلاقات بين البلدين. ويبدو أنه كان مصرا على إحداث تغييرات فجائية على نظام الحياة الدبلوماسية في الحجاز، حين رفض التسليم بطبيعة هذه البلاد المقدسة، وأشار إلى أنه سوف يطلب لقاء الملك في الطائف، على أساس أنه ليس لديه علم رسمي بأنها محظورة على الأجانب. لقد سعى ريان إلى فؤاد حمزة كي يساعده في هذا السبيل، محاولا إقناعه أن مثل هذا المطلب سيحقق له فوائد كثيرة، وسيريحه من كثرة التنقل بين الطائف وجدة. وذكّره بما سبق أن قال حول النتائج التي يمكن ان تترتب على تشكيك الحكومة البريطانية في أهمية وجود مفوضية لها في الحجاز.

لقد خيب فؤاد حمزة آمال ريان بأسلوب هادىء. ذلك نه أبدى تعاطفا «جاء مفاجأة لكل توقعاتي (ريان) فقد استمع إليّ باهتمام، ورحب بكل ما قلت». وأقر بأن نقده للجهاز الإداري في الحجاز له ما يبرره، وأنه هو نفسه يدرك جيدا معوقات العمل في وزارة الخارجية، ولكنه يؤثر ألا يضايق الملك في وقت تطارده فيه مشاكل عديدة، فالوقت غير مناسب لإضافة مزيد من الأعباء على كتفيه. ولكنه طمأن ريان إلى أنه يخطط لمشروع كبير، يعتزم عرضه على الملك في الوقت المناسب، يتعلق بضرورة نقل وزارة الخارجية من مكة إلى جدة. بالطبع كان أهون على حكومة الحجاز أن تنقل وزارة الخارجية إلى جدة من أن تفتح الحجاز بالتدريج أمام غير المسلمين. وما يعنينا الآن هو أن ضيق ريان من العمل في الحجاز قد صار ظاهرا للعيان أمام حكومته في لندن، وأمام حكومة الحجاز في مكة.

ويحاول ريان ألا تُفهم ملاحظاته على أنها تذمر من جانبه تجاه الأوضاع المضطربة في

الحجاز، أو أنها تعكس مسألة خاصة به، ويذكر في رسالة أخرى إلى هندرسون ـ دونما تحديد لمصدر معلومته ـ أن الملك عبدالعزيز جاد في إعادة تنظيم إدارة الحجاز.(٦) ومع أن المعلومات المتوفرة لديه حول برنامج الملك الاصلاحي ليست كافية لتكوين صورة واضحة عما كان يدور في رأس الملك، إلا أن الحوار الذي أجراه قبل أسبوعين مع فؤاد حمزة، كان يهدف إلى توجيه أنظار الملك إلى بعض الجوانب المهمة، التي يجب أن تراعى في عملية الاصلاح، أو في إعادة تنظيم الإدارة في الحجاز. ومهما يكن من أمر تطلعات ريان نحو تخطي الظروف الصعبة التي تواجه عمله الدبلوماسي في الحجاز، فإن إقامة مقر دائم لوزارة الخارجية في جدة لم يتحقق قبل عام ١٩٣٢.(٧)

كان فؤاد حمزة هو مصدر إمداد ريان بالمعلومات المتعلقة بالنشاط السياسي والدبلوماسي للملك عبدالعزيز، باعتبار أن حمزة كان يقف ـ أكثر من غيره باستثناء يوسف ياسين ـ على أسلوب الملك في التفكير في هذا المجال. ويبدو أن علامات الود والارتياح التي نشأت بين ريان وحمزة نمت وتطورت، وربما كان ريان حريصا على الإبقاء على فؤاد حمزة مقربا إليه، لأنه لم يجد عنه بديلا مريحا بين مستشاري الملك.

وحين التقى فؤاد حمزة بريان في ٣ أغسطس ١٩٣٠(٨)، فاتحه في موضوع تطوير وزارة الخارجية، وكشف له عن «أن الملك صار متعبا للغاية»، وأنه بعد أن سمع لنصح الأطباء «يؤثر أن يملك على أن يحكم»to reign rather than to rule ولهذا فهو يرى أن يسند إلى الأمير فيصل، نائبه في الحجاز، مسؤولية إدارة الشؤون الخارجية إلى جانب منصبه الأصلي. ولم تكن هذه الخطوة مفاجأة لريان. ويرى الملك كذلك أن يبقى فؤاد حمزة في منصبه نائبا لمدير (وزير) الشؤون الخارجية. ولا شك في أن هذه الخطوة الأخيرة قد أراحت ريان كثيرا.

وكشف فؤاد حمزة عن أن الترتيبات الجديدة في وزارة الخارجية تقضي بتقسيم أعمال الوزارة ـ فيما يتعلق بالاتصال بالبعثات الدبلوماسية في جدة ـ إلى أربعة أقسام، ولكن تنفيذ هذه الخطوة سيبقى رهن توفر العناصر المناسبة لرئاسة هذه الأقسام الأربعة، ويقترض أن يقيم هؤلاء الأربعة في جدة، أو على الأقل يداومون على الاتصال بها، إلى حين تدبير مقر دائم للوزارة فيها. لم تقابل هذه الخطوة بارتياح من ريان، الذي أزعجه

أن يختفي فؤاد حمزة عن أداء دوره كقناة إتصال ناسبة مع الملك. ولكن حمزة أراحه كثيرا، حينما أحاطه علما بأنه سيتولى الشؤون الخارجية إلى حين تدبير عناصر ذات كفاية، وإعلان التنظيم النهائي لوزارة الخارجية.

وكانت «أم القرى» قد نشرت في ١٨ يوليو ١٩٣٠ أن إنشاء قسم سياسي في ديوان الملك، تحت إشراف الشيخ يوسف ياسين، هو أمر قيد الدراسة. ولكن حمزة بين لريان أن الهدف من إنشاء هذا القسم هو أن يكون قناة إتصال بين الملك ووزارة الخارجية. وتعني هذه الخطوة أن فؤاد حمزة قد أبعد عن الملك عبدالعزيز خطوة، فقد صار عليه أن يتلقى تعليمات الملك من خلال يوسف ياسين. صحيح أن الإثنين كانا من بين العناصر السورية التي عملت في خدمة الملك، إلا أن الملك ـ فيما يبدو ـ أراد أن يضع الواحد منهما في مواجهة الآخر، حتى لا يترك الأمر كله بيد شخص واحد. ومع ذلك فمما لا شك فيه أن أعباء الملك قد تضاعفت وأن هذه الخطوة إنما كانت تهدف إلى التخفيف منها.

ومهما يكن من أمر، فقد تم انجاز خطوة كبيرة ذات معنى فيما يتصل بقضية التمثيل الدبلوماسي، ففي أواخر عام ١٩٣٠ صدرت الأوامر الملكية بتغيير اسم «مديرية الشؤون الخارجية» إلى «وزارة الخارجية»، ليكون الأمير فيصل أول وزير لها، إلى جانب كونه نائبا للملك في الحجاز، وليكون فؤاد حمزة وكيلا للشؤون الخارجية اعتبارا من ١٦ ديسمبر ١٩٣٠.(٩) وكانت هذه أول وزارة استحدثت في الحكومة بصفة رسمية.(١٠)

ولكن اضطراب أحوال فؤاد حمزة الصحية لم تمكنه من مواصلة العمل بانتظام في وزارة الخارجية، وبالتالي وجد ريان نفسه يتعامل مع طاقم جديد لم يألف التعامل معه من قبل، خاصة وأن الأمور تركزت في يدي يوسف ياسين، بعد سفر فؤاد حمزة إلى مصر للعلاج. ووجد ريان بعد ذلك أن من المناسب تحويل المسائل المعلقة بين البلدين إلى لندن لتناقش هناك بين حافظ وهبة وجورج رندل، وذلك إلى أن يستقر النظام في وزارة الخارجية الناشئة.(١١) وما أن أقبل فبراير ١٩٣١ حتى كان الأمير فيصل مريضا هو الآخر، وبذلك تركت الشؤون الخارجية في يدي يوسف ياسين.

ولم يكن يوسف ياسين بعيدا عن قضايا الملك عبدالعزيز السياسية، فقد عمل معه منذ عام ١٩٢٣، وأسس جريدة «أم القرى» في العام التالي مباشرة، وتحمل مسؤولية الشؤون الخارجية أثناء غياب عبدالله الدملوجي، الذي كان أول من شغل منصب مدير الشؤون الخارجية في عهد الملك عبدالعزيز في الحجاز. ولم تفت يوسف ياسين فرصة المشاركة في أية مفاوضات أو مناقشات بين الملك وبريطانيا، ولكن الانجليز لم يروا فيه خفة الظل التي رأوها في فؤاد حمزة. وبالطبع انعكس ذلك على أسلوب عمل ريان ومعاونيه في المفوضية البريطانية.

***

كان صيف عام ١٩٣١ ساخنا للغاية على المستوى الدبلوماسي في الحجاز. فالأزمة المالية قد أحكمت قبضتها على البلاد، والأزمة السياسية قد وترت العلاقات البريطانية ـ السعودية بسبب الخلافات السعودية مع شرق الأردن، وقد انعكست آثار الأزمة الأولى على إمكانية تسوية الأزمة الثانية، فلم يكن لدى الحكومة السعودية سيارات لنقل المسؤولين في رحلتهم إلى الحدود الشمالية، لتسوية الأمور على الطبيعة. واعتقد ريان أن الملك عبدالعزيز يتخلى عن مسؤولياته، بحجة الأزمة المالية. ولم يتردد ريان في مقابلة الملك ومصارحته بالتخلي عن التزامات وتعهدات قطعها على نفسه تجاه الحكومة البريطانية. ولم يكن الملك مستريحا لهذا الأسلوب غير اللائق في التحاور معه، «وغضب لتكرار الإهانات من ريان». وقدم حافظ وهبة احتجاجا للحكومة البريطانية حول هذه المسألة، وأبدى نصحه للملك بعدم الاتصال بريان في جدة. وكان ريان هو الآخر قد توقف عن مناقشة القضايا المعلقة بين البلدين، بحجة أن وزارة الخارجية السعودية كانت في مرحلة التكوين، مؤثرا أن تتم مناقشتها بين الحكومتين من خلال لندن.

لم يكن الإتهام السابق الموجه من ريان إلى الملك عبدالعزيز هو الأول من نوعه خلال فترة عمله القصيرة في جدة، فبعد تسلمه العمل بفترة وجيزة، وفي اجتماع مع الملك لمناقشة القضايا المتعلقة بالحدود النجدية ـ العراقية، قال الملك لريان، الذي كان يتحدث باسم الملك فيصل والعراق: «إنني لا أعرف فيصلا ولا غيره، أنتم (الانجليز)

الذين تفاوضتم واتفقتم معي، فلا أعرف غيركم». ويبدو أنه عز على ريان أن يقلل الملك عبدالعزيز من شأن الملك فيصل. فأجابه ريان بعجرفة «إذا كنت لا تعرف الملك فيصلا الذي أتكلم أنا الآن باسمه، فأنت تعيش في عالم من الخيال». وهكذا تخطى ريان حدود أدب الحوار مع الملك، الذي قطع الحديث وعلق المناقشات. يقول حافظ وهبة أن الملك قال لنا بعد ذلك «لولا أني أخشى المشاكل لقطعت رأس الملعون». (١٢) يبدو أن ريان لم يكن يعرف طبيعة العرب أو أنه تجاهل معرفته بها. ومهما يكن من أمر، فقد كان ما جرى شرخا صعب التئامه، وكانت له انعكاسات سلبية في العلاقات البريطانية ـ السعودية طيلة وجود ريان في جدة.

وفي ١٢ و١٣ يونيو ١٩٣١، إلتقى فؤاد حمزة بريان في جدة، لمناقشة الأزمة الناجمة عن خروجه على عن السلوك الدبلوماسي اللائق (١٣)، «الأمر الذي صار (كما يري ريان نفسه) عاملا هاما في الموقف بصفة عامة. لأن الملك يعتقد منذ وقت مضى أنني معاد له، وأنني أسخّر سياسة الحكومة البريطانية لتحقيق أهدافي. وأن كلا من الملك وفؤاد حمزة يبالغ في قوة نفوذي».

كان ريان يدرك جيدا أن الملك غير مستريح لوجوده كممثل دبلوماسي لأكبر دولة تمنى ذات يوم أن يكون لها تمثيل قوي في بلاده، ومع ذلك قد شهد بقدرات الملك وذكائه، فوصفه بأنه كان «يلعب دورا ملكيا ممتازا». ويعترف ريان لفؤاد حمزة بالفضل، لأنه كان يلفت نظره إلى المسائل ذات الحساسية الخاصة بالنسبة للملك.

ويعتذر ريان لوزير خارجية بلاده، لأنه كان يقحم مسألة العلاقات الشخصية في مراسلاته، ويفسر ذلك بقوله «ولكنني أفعل ذلك لأنها مسألةغاية في الأهمية في نظر الحجازيين». ويحاول ريان أن يشرك وزارة الخارجية معه في تحمل مسؤولياتها فيخاطب هندرسون بقوله: «. . . بالرغم من أنني كنت أتكلم بصراحة في مناسبات عدة، وسببت كلماتي. . . عدم ارتياح شديد، لكنني على كل حال كنت أنفذ التعليمات الصادرة منكم». وهذا يعني أن حكومة لندن كانت على علم بخطى ريان أولا بأول، وأكثر من ذلك أن جانبا من سلوكياته الدبلوماسية كانت تنفيذا لتعليمات منها، وبالتالي فإنه لا يتحمل وحده المسؤولية فيما بدر منه من سلوك سلبي.

ولكنه يعود في نفس الرسالة ويعلن تحمله لمسؤولياته بقوله «لقد كنت أعاني كثيرا كي أوضح للملك أنني لست معاديا له. وكنت أستخدم لغتي الخاصة في مناقشاتي معه، وهو ما قد يبدو زائدا عن الحد. . . إنني أؤكد بأن آرائي كانت شخصية محضة». وعندئذ وضع ريان سجلا كاملا لوقائع الحوار الذي دار بينه وبين كل من الملك وفؤاد حمزة في أيام ١٣، ١٤، ١٦، ١٧ يونيو ١٩٣١ (١٤)، أي فور فراغ الملك من موسم الحج.

لم يكن لقاء ١٤ يونيو مع الملك لقاء عمل ونقاش، فقد كان الملك لا يزال متعبا من رحلة الحج، وما صاحبها من مناقشات مع الوفود الاسلامية بمكة. لذا اقتصر اللقاء على استقبال الدبلوماسيين الاجانب في جدة. وحين جاء دور ريان لم يكن هناك ما يناقشه مع الملك، لأنه ناقش في اليوم السابق مع فؤاد حمزة القضايا المعلقة بين البلدين. واكتفى ريان بتهنئة الملك بنجاح المفاوضات مع العراق حول الحدود، وطلب أن يلقاه في موعد آخر قبل سفره إلى الرياض، وقبل أن يغادر ريان نفسه إلى لندن، وتحدد لذلك اللقاء يوم ١٧ يونيو ١٩٣١.

وكان حمزة قد عرض على ريان في لقائهما في ١٣ يونيو، تصوره للعلاقات البريطانية ـ السعودية بصفة عامة، وركز اهتمامه على موقف ريان الشخصي من الملك، وذكّره بالآمال التي كان الملك يعلقها على ذلك الشخص الذي يمكنه نقل آرائه إلى الحكومة البريطانية، متحملا كامل المسؤولية، ومتمتعا بحرية واسعة في إجراء المناقشات مع الملك، بطريقة تفضل ما كان يجري مع صغار المسؤولين البريطانيين في المنطقة قبل وصول ريان إلى جدة. ووعد فؤاد حمزة ريان بالعمل على تسوية الخلافات بينه وبين الملك، وإعادة العلاقات بينهما إلى المستوى اللائق. (١٥)

وفي هذا السبيل أخذ فؤاد حمزة بيد ريان وعاد به إلى الوراء. مسترجعا تطور العلاقات السعودية ـ البريطانية، التي كانت تنمو بغير تمثيل دبلوماسي، معتمدة فقط على الزيارات الطارئة، التي كان يقوم بها ضباط بريطانيون للملك وإلى ذلك العهد القريب، الذي كان فيه التمثيل البريطاني يدار من قبل موظفين أقل شأنا من ريان. وعلى طول تلك المراحل كانت العلاقات البريطانية السعودية تمر بنوبات من البرود

وأخرى من العداء، فالملك لا ينسى للانجليز موقفهم منه في خورمة وتربة، وقت نزاعه مع الشريف حسين في عامي ١٩١٨ و١٩١٩. (١٦) كما انه لا ينسى العون الذي قدمه الجانب العراقي لابن الرشيد قبل مقتله في عام ١٩٢١، ولا النشاط المعادي الذي استخدمت فيه قبائل شمر ضد نجد بعد ذلك. وهو لا يزال يذكر بأسى موقف الحصار الذي فرضته بريطانيا عليه حين أحاطته بأبناء الشريف حسين، فوضعت فيصلا ملكا على العراق، وعبدالله أميرا على شرق الأردن. وظلت قبائل العراق وشرق الأردن تعمل ضده، إلى أن سقط الحجاز في يديه، فخف نشاطها المعادي، بينما بقي الحصار البريطاني ضده من مناطق الانتداب الواقعة إلى الشمال من بلاده. وأشار فؤاد حمزة إلى بعض التصريحات التي أعلنها مسؤولون بريطانيون مثل سير برسي كوكس، وسير هنري دوبس Sir H. Dobb,s بما يفيد أن انجلترا كانت تتمنى «لو نظرت عبر الحدود فوجدت ابن سعود وقد صار ضعيفا».

ثم انتقل فؤاد حمزة إلى عرض المساعدات والخدمات التي قدمها الملك لانجلترا من خلال ثقته فيها واعتماده على نصحها، ومن خلال إلتزامه بعدم إزعاج حلفائها في المنطقة، ووصل الأمر إلى حد «إعلان الحرب على شعبه من أجل خاطر بريطانيا والعراق» (إشارة إلى ضرب الإخوان في عام ١٩٢٩)، ومن خلال وقوفه الى جانبها في الحرب العالمية الأولى، ومهادنة الحسين أثناءها، ومن خلال سياسة معتدلة في فلسطين والهند. وأخيرا من خلال وقوفه ضد السوفييت حماية لمصالح بريطانيا. في مقابل ذلك كله كان الثمن الذي دفعته بريطانيا للملك هو «صورة جديدة من صور البرود الانجليزي». (١٧) لقد كان حمزة يتحسر على كرم الملك الذي قوبل بجفاء، ويحاول أن يستحث ريان ليكون أكثر نشاطا وحيوية في خدمة تنمية العلاقات بين البلدين.

أكد ريان في تقويمه للموقف على أن فؤاد حمزة في عرضه لعلاقات الملك ببريطانيا، إنما وضع مصالحه الخاصة فوق كل اعتبار. «وأن الصداقة بين ابن سعود وبريطانيا (طبقا لكلمات حمزة) ترتكز على قواعد معروفة، على العكس من صداقتها مع الملك فيصل والأمير عبدالله، وهي صداقة لا يمكن أن تكون صادقة من جانب هذين الحاكمين. إن لبريطانيا في العراق وشرق الأردن مركزا متميزا من مصلحتها أن تبقي

عليه، ولن يتم ذلك إلا على حساب شعبي هذين البلدين. إن هناك صراعا شديدا بين المصالح البريطانية والطموحات القومية، ولهذا فان الصداقة بينها مستحيلة. وفي المقابل فليس هناك شيء من هذا يعكر صفو العلاقات البريطانية ـ السعودية، فيما عدا مسألة الرق». (١٨)

كان فؤاد حمزة يعلم جيدا طبيعة العلاقات السعودية ـ البريطانية، ومجالات اهتمام بريطانيا في المنطقة، ونبه ريان إلى أن الملك عبدالعزيز قد حقق لبريطانيا كل ما أرادت منه، وعلى العكس من ذلك لم تحقق هي للملك كثيرا مما أراد منها، وأن مسألة العقبة ومعان، وغيرها من قضايا الخليج لم تسو كما أراد الملك. ومع ذلك فهذه القضايا لا يجب أن تفسد العلاقات بين البلدين. وأضاف حمزة «إن مهمتي أن أيسر وأن أبقي على مصالح كلا الطرفين السعودي والبريطاني اللذين لا تصطدم مصالحهما».

لاحظ ريان أن فؤاد حمزة قد أسهب في الإشارة إلى الأمور التي تنظر بريطانيا من خلالها إلى الملك عبدالعزيز، بينما اقتضب في عبارة واحدة كل الأشياء التي ينظر الملك من خلالها إلى بريطانيا، فالصداقة مع بريطانيا ـ في نظر الملك ـ هي المطلب الذي إذا ما تحقق تبعه تحقيق كل شيء. وبينما كان مطلب الملك عاما على هذا النحو، مما لم يمكنه من تحقيق ما أراد، كانت المطالب البريطانية محددة وواضحة، فقد كانت تتمثل في تحقيق السلام مع بريطانيا وأصدقائها في المنطقة، وفي تحقيق الأمن الداخلي الذي يضمن السلامة للحجاج البريطانيين، كما يضمن سلامة الملاحة البحرية البريطانية عبر الخليج والبحر الأحمر، وسلامة الملاحة الجوية على السواحل الغربية للخليج، ويساعد في التصدي للخطر الشيوعي (١٩) على المنطقة كلها.

كان فؤاد حمزة يتناقش مع ريان في ١٣ يونيو ١٩٣١ من منطلق أنه مجرد قناة إتصال؛ ولا يملك حق تقرير أمر من الأمور، وأن أية مساهمة من جانبه بإبداء الرأي إنما يجب أن ينظر إليها على أنها وجهة نظر خاصة لا تحمل بالضرورة صفة رسمية، ومن هذا المنطلق فقد كشف فؤاد حمزة عن الموضوعات التي تؤرق الملك عبدالعزيز وتقف بريطانيا منها موقفا مضادا. إنها تتمثل فيما يلي:

١ـ مسألة سكة حديد الحجاز التي سيفيد الملك منها سياسيا بربط أجزاء بلاده

المترامية الأطراف، واقتصاديا بالاستفادة من عوائدها في نقل الحجاج والبضائع.

٢ـ مسألة العقبة ومعان.

٣ـ مسألة أوقاف الحرمين الكائنة في البلاد الواقعة تحت الحكم البريطاني.

٤ـ مسألة الأزمة المالية وعزوف بريطانيا عن المساعدة فيها.

٥ـ مسألة الأمن الداخلي وأهمية المال في تدعيمه. وأشار فؤاد حمزة إلى أن الاتراك العثمانيين كانوا ينفقون على حامية تبلغ ٣٠ ألف جندي في الحجاز، وكانوا يقدمون العون المالي للقبائل، أما الملك عبدالعزيز فإنه يفكر في أن ينفق ما بين مليون ومليوني جنيه استرليني في الحجاز على الأمن وحده. ولو أن بريطانيا دفعت عنه خطر جيرانه لقدمت له خدمات جليلة.

يرى ريان أنه إذا استطاعت بريطانيا أن تتفاهم مع الملك من خلال هذه النقاط وعن طريق الصداقة الحقة، «عندئذ يكون الملك مستعدا للقاء معنا (بريطانيا) في كل النقاط ذات الأهمية لنا».

وفي ١٦ يونيو اجتمع فؤاد حمزة بريان [٢٠] الذي كان يستعد للاجتماع بالملك في اليوم التالي. وأكد فؤاد حمزة على نقطتين أساسيتين، طلب إلى ريان أن يسجلهما في الحديث غير الرسمي الذي جرى بينهما في ١٣ يونيو. تتعلق النقطة الأولى بأن الحوار الذي جرى بينهما تم بدون تعليمات رسمية من الملك، وتؤكد على أن الملك كان حريصا على تحقيق تفاهم واضح مع بريطانيا. وتتعلق النقطة الثانية بإظهار نوايا الملك الطيبة تجاه بريطانيا.

وبعد أن استبعد حمزة أي دخل للملك، الذي آثر أن يتم كل شيء في هذه الفترة بطريقة غير مباشرة، قال: «إن هدفه الآن هو الوصول معي (ريان) إلى تفاهم حول الموضوعات التي سنتناولها معا، مستخدمين نفوذنا الشخصي، مع احترام التعليمات الموجهة إلينا من حكومتينا، فأبديت لهم موافقتي على العمل معه من أجل (استمرار) العلاقات الطيبة بين البلدين، ولكنني قلت له أن مواقفنا صعبة». حرص ريان على ضمان تحقيق الإجراءات القانونية في الحوار، قبل تناول الموضوعات المطروحة، بينما كان

حمزة يرى أن من الضروري الوصول بالعلاقات إلى المستوى اللائق، بصرف النظر عن الطريق الذي يؤدي إلى هذه النتيجة.

كان ريان يرى أن فؤاد حمزة «هو مستشار الملك للشؤون الخارجية، والوزير الفعلي للخارجية، بالرغم من تحمل الملك المسؤولية الفعلية في الشؤون الخارجية، وبالرغم من تحمل الأمير فيصل المسؤولية من الناحية الشكلية... حتى ذلك الوقت. ومن هنا، فإن فؤاد حمزة يقف في موقع رجل الدولة، بينما أنا نفسي مجرد موظف مدني. قد يكون في إمكاني أن أنصح حكومتي في بعض القضايا، ولكن الممثل الدبلوماسي لا يستطيع - بصفة عامة - أن يشكل سياسة بلاده الخارجية، ومن الصعب أن أدخل في عملية سياسية لمتابعة التعليمات الصادرة إليّ».

كان ريان يدرك أن الصلاحيات التي يتمتع بها فؤاد حمزة - بالرغم من كل الاعتبارات - تجعله يتفوق عليه، ولا يرى في نفسه أكثر من «مجرد موظف مدني». ولهذا فلم يكن ريان جادا في توصيل الحوار مع فؤاد حمزة إلى مستوى مناقشة القضايا المهمة، بل حرص على أن يبقى عليه دائما في شكل الحوار الذي يمكن كلاهما من استكشاف وجهة نظر الآخر، دون التوصية بصياغة قرار معين، أو حتى توجيه السياسة الرسمية لحكومتيهما.

وعندئذ واتت ريان الفرصة لكي يرد على الطرح السياسي الذي قدمه فؤاد حمزة حول العلاقات البريطانية - السعودية في لقائهما في ١٣ يونيو. قال ريان: «إن العرض الذي قدمه (فؤاد حمزة) يشكل جانبا واحدا من مسألة كبرى شغلت السياسة البريطانية في تسويات ما بعد الحرب (العالمية الأولى) فيما يتصل بالدولة العثمانية. كانت هناك أجزاء من شبه الجزيرة العربية لنا فيها مسؤوليات خاصة، وأخرى لنا فيها مصالح أقل شأنا، ومنطقتان مستقلتان تماما (الحجاز ونجد) ويحكمها صديقان لنا. إننا مدينون إلى الملك حسين بنفس القدر الذي ندين به لابن سعود، لقد كنا نعمل من أجل استقرار الأمور في شبه الجزيرة العربية، لقد خرج ابن سعود من هذه العملية منتصرا، لا شكر لنا ولكن الشكر له على ما أنجزه».

وتعقيبا على شكوى فؤاد حمزة من أن السياسة البريطانية قد أحاطت الملك عبدالعزيز بوجود بريطاني متعدد الأشكال على حواف شبه الجزيرة العربية والمناطق

المجاورة لها، قال ريان، ولعله أول من أشار إلى ذلك: «يبدو الأمر لي أننا كنا على حافة الدائرة قبل ذلك، وأن ابن سعود هو الذي وسع ممتلكاته حتى ملأها». ويعتبر هذا اعترافا بريطانيا بأن بريطانيا ليس لها فضل في نشأة المملكة العربية السعودية، وأن معاهدتي حدا وبحره قد وقعتا في إطار التزامات بريطانيا تجاه العراق وشرق الأردن في عام ١٩٢٥. أما العلاقات الحقيقية بين عبدالعزيز وبريطانيا فتبدأ بمعاهدة جدة عام ١٩٢٧، وما قبل ذلك يدخل في تقديره ضمن مرحلة «ما قبل التاريخ».

لم يكن حمزة مقتنعا بمحاورة ريان له، وأكد على أن كل شيء كان يمكن ان يسير على ما يرام لو أن بريطانيا أحكمت سيطرتها على البلاد المجاورة للأراضي الواقعة تحت حكم الملك عبدالعزيز، أو لو أن حكامها لم يكونوا أعداء له. وهذا يعني أن يكون الحضور البريطاني في مناطق الانتداب حضورا كاملا وشاملا، وليس مجرد إشراف رسمي من بعيد على أنظمة عربية معادية للملك. ومع أن هذا الاقتراح من فؤاد حمزة لم يكن واردا للمناقشة، إلا أن ريان كان حريصا على التأكيد على سمو أهداف بريطانيا، حين قال: إن الرأي العام في بريطانيا «لا يسعى لتوسيع التزاماتنا في الشرق، بل إلى تخفيفها، خاصة وأن هناك حركات قومية في هذه البلاد يجب أن توضع في الاعتبار. وهذه المشاعر كانت قوية في العراق، كما أنها ظهرت في شرق الأردن، بالرغم من أن الوضع فيها مختلف...».

ونفى ريان أن تكون هناك «صداقة» بين بريطانيا والعراق أو بين بريطانيا وشرق الأردن، «لأننا حريصون على أن نبقى على وضع متميز فيهما». وفي حالة العراق فقد انخفض مركز بريطانيا المتميز إلى أقل مستوى ممكن بعد توقيع معاهدة ١٩٣٠، «إننا نرغب بل ونسعى لأن نكون أصدقاء لكل الناس. إن هدفنا أن نرى دولا مستقلة في شبه الجزيرة العربية على علاقة صداقة معنا ومع بعضها. وهناك الآن دول ذات حدود واضحة. أما حدود شرق الأردن... لا تزال موضوعا معلقا بيننا... وأنا أفضل استمرار الوضع الراهن.. كانت رغبتنا أن نجري حوارا مع الملك حول سلامة جميع الحدود فيما عدا تلك التي لم يحدثنا فيها (الحدود مع اليمن)».

أما القضايا التي أقلقت بال الملك عبدالعزيز، والتي أثارها مع ريان في لقائهما في

١٣ يونيو، فلم يعطها ريان ذات الاهتمام الذي أعطاه لقضية «الصداقة»، باعتبارها قضية محورية للعلاقة بين الطرفين. وأما القضايا الأخرى، فكان بعضها يتعلق بأمور داخلية بها لا يعني بريطانيا، وبعضها لا يدخل في إطار صلاحيات ريان، والبعض الآخر ليس لديه تعليمات بالخوض فيه، وهكذا تمكن ريان من الإفلات من ضغوط فؤاد حمزة حرصا على تأكيد الثوابت في السياسة البريطانية.

لم يثر فؤاد حمزة في لقائه الثاني بريان يوم ١٦ يونيو مسألة العلاقات الشخصية المتردية بين الملك عبدالعزيز وريان، ذلك أنهما تناولا الموضوع باستفاضة في لقائهما الاول قبل ذلك بثلاثة أيام (٢١) حين جرى حديث «طويل وودي ركزناه على مسألة علاقتي (ريان) الشخصية بابن سعود... التي كانت في حاجة إلى الإصلاح... وقلت إنني مستعد...». وفي عرضه لتطور علاقته بالملك، اعترف ريان بأنه كان «حادا في الحوار» مع الملك حول القضايا المتعلقة بشرق الأردن. وحين راح فؤاد حمزة يؤكد على الدور **الذي يلعبه الممثل الدبلوماسي، وعلى آرائه الشخصية، وسلوكه المرن، راح ريان يجاريه** فيما ذهب إليه، وحتى وقف على هدف حمزة، الذي طالبه بضرورة أن تكون لديه مرونة دبلوماسية، أشار إليه بأن الممثل الدبلوماسي ليس كما يتصور الشرقيون، متمتعا بحرية كاملة بعيدا عن الأطر التي تفرضها عليه حكومته، من خلال القرارات التي يبلغ بها في كل مناسبة، فهو ملتزم بها، ويترك له فقط أسلوب تناولها دن مساس بجوهر **التعليمات.**

وانطلاقا من فهم ريان لطبيعة عمله، أخذ يوضح موقفه، دون اعتذار أو أسف عما بدر منه تجاه الملك، رغم إقراره به، وقال: «إذا كنت قد تحدثت بصراحة أو كتبت بوضوح ذات مرة، فقد تم ذلك بناء على تعليمات صريحة من حكومتي إلي... وربما لأنني رغبت في تسوية بعض المسائل، دون إعطاء أهمية خاصة لها، حتى لا أقحم الحكومة البريطانية في اتخاذ قرار حاسم بشأنها» مما قد يؤدي إلى تحميل الحكومة أعباء إضافية دون حاجة إلى ذلك. ومهما يكن من أمر، فإن الصيغ النهائية للتعليمات الصادرة إلى ريان تختلف ـ في الغالب ـ عن صيغها الأولية، وذلك نتيجة للتشاور معه مسبقا. وهذا يعني أن ريان قد شارك في صياغة هذه التعليمات الصادرة من لندن،

وبالتالي فهو أكثر التزاما بها وحرصا على تنفيذها، ويصعب عليه الفكاك منها. وهو يعترف بأن موقف حكومته من مسألة الحدود مع شرق الأردن، والذي أغضب الملك عبدالعزيز كثيرة، كان قد «تم الايعاز به مني (ريان) في محاولة لانقاد الحكومة البريطانية من التورط في موقف صعب».

وفوق ذلك، كانت هناك صعوبات خاصة بمن هو في مثل ظروف ريان، فهو وزير مفوض يتعامل مع ملك، يعد من الناحية العملية وزيرا للخارجية، ولا يترك لمستشاريه إلا قليلا من الصلاحيات وفرص صناعة القرار، مؤثرا أن يتناول بنفسه شؤونه الخارجية، ليس فقط من خلال سياسة عامة موجهة، وإنما بالاطلاع على كل صغيرة وكبيرة. وعندما يكتب ريان إلى الملك مباشرة حول أمر مرفوض من جانب الحكومة البريطانية فلابد أن ذلك يسبب كثيرا من الحرج والإزعاج، وعلى ريان في مثل هذه الحالة ضرورة احترام الملك، بصفته ملكا أصلا وليس بصفته وزيرا للخارجية، وهذا الوضع نادرا ما يحدث، بل هو غير وارد في دول أخرى، فالوزير المفوض يتعامل عادة مع وزير الخارجية. عندئذ أشفق فؤاد حمزة على ريان، ووعده باستخدام نفوذه لدى الملك، لاقناعه بأن ريان ليس معاديا له، وفي نفس الوقت نصح حمزة ريان بأن تتواصل الإتصالات بينهما لتخفيف حدة الحرج في الأمور الدبلوماسية وممارستها من خلال قنواتها الطبيعية.

وبعد هذه اللقاءات الثلاثة بين ريان والملك في ١٤ يونيو، وبين ريان وفؤاد حمزة في ١٣ و١٦ يونيو، وبناء على ترتيبات سابقة، ثم لقاء آخر بين الملك وريان في ١٧ يونيو[٢٢]، يصفه ريان بقوله: «أجلسني الملك معه ساعتين، وكان فؤاد بك (حمزة) مترجما، بينما كان يوسف ياسين جالسا بالقرب منا طول الوقت». كان موضوع الحديث عاما، ولكن الملك ركز فيه على سيادته على بلاده، واعتزازه بذلك، ومعاناته في الحفاظ على تلك السيادة. وانتقد الملك بعض المسؤولين البريطانيين الذين لم يمكنوه من نقل أفكاره واهتماماته إلى الحكومة البريطانية، وذكر الملك على وجه التحديد ثلاثة، هم: سير بيرسي كوكس (المندوب السامي بالعراق) وسير جلبرت كلايتون (الوزير المفوض والمندوب فوق العادة) وسير أندرو ريان نفسه، الوزير المفوض بجدة.

كان الملك ـ بناء على رواية ريان ـ يتوقع الكثير من كوكس، الذي لم يوف بما وعد. أما المسائل التي أسندها الملك إلى كلايتون فلم يسمع عنها شيئا. وأما ريان فقد وقع فيما وقع فيه كلايتون من عدم تبليغ رسائل الملك للحكومة البريطانية في موضوعات محددة، مما اضطر الملك إلى تكليف وزيره المفوض بلندن (حافظ وهبة) بعرض تلك القضايا على الحكومة البريطانية. وحين علم ريان من الملك أن وهبة لم يوفق فيما كلف به، عرض عليه إستعداده لرفع ما يرى من أمور إلى لندن.

عندئذ وجد الملك الفرصة مناسبة لعرض القضية الرئيسية التي قصد إثارتها. وطبقا لرواية ريان، قال الملك: إنه صديق دائم لبريطانيا، وطالما أن الأمور مستقرة من حوله فليست هناك مشكلة، أما إذا تبدلت الأحوال في البلاد المجاورة، فإن الملك يريد أن يعرف أين يقف، وما الذي تريده بريطانيا منه، وما الذي لا تريده؟ هذه الأسئلة بعينها سبق أن طرحها الملك على كوكس، ثم على كلايتون، «وهو يريد مني الآن إجابة عليها». ويستدرك الملك بقوله: إن الاجابة على تلك الأسئلة، مهما كانت طبيعتها، لن تؤثر على صداقته ببريطانيا، لأنه صديق دائم لها، وهذه الصداقة لا يجب أن تدخل في دور المساومة. صحيح أن ريان لم يجب على هذه الأسئلة، وإنما وعد بنقلها إلى لندن، دون أن يعطي التزاما بأي شيء. ولكن الملك حاول أن يستقطب ريان حين طلب إليه أن يعطيه رأيه الشخصي بصرف النظر عن الموقف الرسمي.

أكد ريان للملك أن موقف بريطانيا لم يتغير تجاهه، وأنه باق على ما كان عليه منذ أول أبريل، كما أكد ذلك ليوسف ياسين. أما رسائله التي ذكرها، فقد كانت في نظر ريان تتناول قضايا «إفتراضية»، وهناك مبدأ عام في الحكومة البريطانية الا يناقش المسؤولون قضايا «غير واقعية». ومع أن ممثل الحكومة يتمتع بحرية محدودة في تناول القضايا، إلا أنها تستنير برأيه في المجال الدبلوماسي، وقد يتدخل في تطوير شكل وصياغة القرار السياسي، قال ريان: «إن ممثل الحكومة الدبلوماسي يشبه أزميل النجار، آلة أساسية، ولكنها لا تعمل إلا بيديه» وكأنه أراد أن يقول إنه لا يعمل إلا طبقا لتوجيه حكومته، فلا دخل له بشكاوى الملك.

ولكن ريان ـ بالرغم من كل ذلك ـ كان يعلم جيد أن الملك عبدالعزيز راغب في

التفاهم مع بريطانيا، ويتصور أن ذلك يمكن أن يتم عن طريق وضع أطر نظرية لتلك السياسة، تكون ملزمة للطرفين، بينما كان ريان يرى أن العمل الدبلوماسي لا يتم إلا إذا كانت هناك قضية حقيقية قائمة بالفعل، يمكن التحاور والتشاور حولها. ويبدو أن هذه السياسة من جانب الملك كانت مبنية على شيء من عدم الثقة في السياسة البريطانية، التي يمكن أن تخدعه في أي وقت، ولهذا بدا الملك حذرا للغاية من الوقوع في شراك الدبلوماسية البريطانية، إلى درجة الحرص على تقنين علاقاته ببريطانيا، تفاديا لتقلبات سياستها. ولم تقلل الأزمة المالية ـ بما فرضته قسوتها على الملك من التزامات ـ من إصراره وحرصه على مبادئه العامة التي تشكل أساسيات موقفه السياسي.

يقول ريان تأكيدا على المعنى السابق: إن الملك «يحاول أن يضخم قوته ونفوذه، وحتى وهو وسط المحنة التي يمر بها الآن، فهو يريد تفاهما ذا طبيعة دائمة، يشبه التحالف في الغالب، وهذا التحالف موجه ضد الهاشميين، لأن ذلك سيكون مفيدا له، وهو يرى أنه يستحق أن تلتفت الحكومة البريطانية لمساعدته». ويضيف ريان: إن الملك «يكن لبريطانيا حبا عذريا نقيا...». لقد نجح الملك بدبلوماسيته في أن يجعل ريان يعتقد في صدق مشاعره تجاه بريطانيا إلى هذا الحد. ولكن ريان كان يرى أن هذا الأسلوب من جانب الملك ليس أسلوب عمليا. ويدلل على ذلك بأن الملك أقر في نهاية حديثه في ١٧ يونيو أن «الأسئلة التي طرحها على الحكومة البريطانية ليس من الميسور الإجابة عليها، ولكن ليس معنى ذلك أنه لا يتوقع إجابة لها». (٢٣)

لم يكن ريان متفائلا بشأن إمكانية إعطاء الملك ردودا إيجابية، «فأنا لا أقدر على رؤية ما تستطيع الحكومة البريطانية تقديمه له، والالتزامات السياسية (البريطانية) نحوه... تبدو خارج المناقشة... ومنذ عامين تقرر عدم تقديم أية مساعدات مالية مباشرة له...». وبعد أن لمح ريان لاتجاهاته وميوله السلبية تجاه الملك، قال موجها الحديث إلى حكومات لندن: «سوف أترك لكم دراسة إمكانية إظهار اللطف معه».

لم تسفر اللقاءات التي جرت بين الملك عبدالعزيز وريان عن تصفية كاملة لأجواء الخلافات بينهما، سواء أكان ذلك على المستوى الشخصي أو الرسمي، فسرعان ما تهيأت الظروف لاشتعال أزمة جديدة.

ولعل أول الأزمات الحادة بين الملك عبدالعزيز وبريطانيا جرت في عام ١٩٣٢ حول موضوع الرقيق، وهو موضوع ذو حساسية خاصة في العلاقات الدبلوماسية بينهما، ذلك أن بريطانيا كانت تعتبر نفسها رائدة حركة تحرير العبيد في العالم. وقد مضى على بداية نشاطها هذا قرن كامل من الزمان حتى عام ١٩٣٢. ففي عام ١٨٣٣ وافق البرلمان (مجلس العموم) على طلب الحكومة إلغاء الرق في جميع صوره وأشكاله. وبعد مائة عام من هذا التاريخ، بدأت عصبة الأمم نشاطا جادا لالزام جميع أعضائها بإلغاء الرق، وتزعمت بريطانيا هذا الدور في العصبة. ذلك أن البرلمان (مجلس اللوردات) أصدر في يوليو ١٩٣١، هذه التوصية: «في رأي المجلس، إن إلغاء تملك الرقيق، وتجارة الرقيق، وجميع أشكال الرق، هو واجب عالمي...». (٢٤)

من هذا المنطلق، واستنادا إلى المادة السابعة من المعاهدة الأنجلو ـ سعودية، المعروفة بمعاهدة جدة لعام ١٩٢٧، والتي تقضي بأن «يلتزم الملك بالتعاون مع بريطانيا في مقاومة تجارة الرقيق»، تدخل ريان وآوى أحد عبيد الملك، الذي عرفت قضيته ـ فيما بعد ـ بقضية العبد بخيت. ولا شك في أن ريان قد أساء التصرف حين أقدم على خطوة كهذه. وبصرف النظر عما اتخذه البرلمان بمجلسيه من قرارات تهم بريطانيا وحدها، فإن المادة السابعة من معاهدة جدة لا تسمح لريان بفعلته، لأنها تتعلق «بتجارة الرقيق»، ولا صلة لها «بامتلاك الرقيق»، ولم يكن العبد بخيت معروضا للبيع. ومن جهة أخرى، فلعل ريان يعلم جيدا أن إعداد وصياغة المادة السابعة من معاهدة جدة مرت بأزمات حادة كادت أن تجهض المعاهدة بجميع موادها قبل ولادتها، بسبب بعض القضايا المهمة، كانت قضية الرقيق إحداها. ولم تبد وزارة الخارجية البريطانية مرونة حول الموضوع إلا بعد أن وقفت على حجم الصعوبات التي تواجه الملك عبدالعزيز في مجال امتلاك الرقيق والاتجار فيه. فعبرت عن أملها في أن ينهى الملك تجارة الرقيق، تاركة مسألة امتلاك الرقيق لمرحلة تالية. ولكنها أخطرته بعد ذلك بأنها لن تستطيع أن تتخلى عن حقها في تحرير العبيد، الذين يلجأون إلى أحد مسؤوليها في بلاده. ورد الملك على ذلك في حينه ـ وقد كان حريصا على إلغاء جميع أشكال الامتيازات الاجنبية في بلاده ـ بأنه لن يتعاون مع بريطانيا في هذا المجال، وتم تبادل الخطابات بين الطرفين حول هذا المعنى. (٢٥).

رأى الملك عبدالعزيز أن السكوت على تصرفات ريان غير اللائقة لم يعد ممكنا، خاصة بعد إيوائه للعبد بخيت بهدف تحريره دون إذن. وفي ٥ فبراير ١٩٣٢ بعث الأمير فيصل ـ بصفته وزير الخارجية ـ برقية إلى حافظ وهبة (الوزير السعودي المفوض في لندن) يطلب إليه فيها الاحتجاج لدى وزير الخارجية البريطاني (سير جون سايمون) بشأن تصرفات ريان المخلة بالتقاليد الدبلوماسية المعروفة، لأنه «بالرغم من الغاية النبيلة التي دعت حكومتينا إلى تبادل التمثيل السياسي المعتاد بينهما، فإن حكومتي تأسف لأن سير أندرو ريان شرع ـ منذ قدومه إلى الحجاز ـ في وضع العراقيل في سبيل بناء علاقات حسنة بين البلدين...». (٢٦)

وتضيف البرقية إتهاما آخر لريان، الذي «تجاوز حدوده في التصرف مع شخص جلالة الملك، وفي التكلم مع جلالته بلهجة غير مألوفة». وكان ريان، وهو لا يزال حديث العهد بالعمل في الحجاز، وبعد تقديم أوراق اعتماده ببضعة أيام، قد اتهم الملك في حضور بعض وزرائه «بأنه يعيش في عالم الأوهام والخيال». ثم اتهمه مرة اخرى في مارس ١٩٣١ بأنه «يعكر صفو السلام على الحدود (مع شرق الأردن) ويشجع الغزو والقلق». وفي مناسبة أخرى، أثناء مناقشة موضوع الرقيق، اتهم الملك بالمغالطة حين قال: «إنه يحمد الله أن مستر هوب ـ جيل كان معه في الجلسة ليشهد على ما يدور من الحديث، خوفا من أنه في حالة موته تزور على لسانه أشياء لم يقلها، كما تزور الآن على لسان كلايتون المتوفى... وآخر أعماله السيئة (موقفه من) قضية عبد لجلالة الملك التجأ إلى المفوضية (ورفض إعادته)».

لم يعد بإمكان حكومة الحجاز ـ نجد أن تصبر على سلوك سير أندرو ريان، الذي «لم يخدم حسن العلاقات، بل إنه على العكس لم يزد العلاقات الحسنة إلا تباعدا... وأصبحنا في شك من حقيقة الموقف، وهل هو يعمل كل ذلك من تلقاء نفسه، أو بموافقة حكومته؟... إن حكومة صاحب الجلالة الملك (عبدالعزيز) تحتج على تصرف سير أندرو ريان غير اللائق، وترى أن بقاءه واسطة بينها وبين الحكومة البريطانية لا يكون منه إلا تفاقم المشاكل بين الجانبين... إن حكومة صاحب الجلالة الملك عبدالعزيز تنتظر الجواب السريع، الحاسم لكيلا يتسع الخلاف وتتورط

الحكومتان في مشاكل . . . هما في غنى عنها» .

يقول حافظ وهبة إنه لم ير من المناسب تقديم مذكرة بشأ ما ورد إليه في برقية الأمير فيصل، لأن ذلك سوف يسيء إلى العلاقات بين البلدين أكثر مما سيفيدها . ولم يكن في البرقية من جديد سوى أمر العبد بخيت . وإذا كان لابد من طرح الأمر، فقد يكون من المناسب عمل ذلك بعيدا عن القنوات الدبلوماسية، كتأجيله مثلا لحين زيارة أحد الأمراء السعوديين للندن . ولكن الحكومة أصرت على موقفها، ورأى حافظ وهبة أن سفره إلى جنيف لحضور مؤتمر نزع السلاح قد يكون فرصة للهروب من طرح الموضوع على وزارة الخارجية البريطانية، تاركا الأمر برمته للقائم بالأعمال بعد سفره في ٨ فبراير ١٩٣٢ . وكما توقع حافظ وهبة كان لإثارة الموضوع أثر سيء على وزارة الخارجية البريطانية، التي أصيبت بصدمة لم تكن تتوقعها . (٢٧)

* * *

وحين عاد حافظ وهبة من جنيف إلى لندن، وجد الجو العام في لندن متوترا، فقرر زيارة وزارة الخارجية البريطانية، في ١٥ فبراير، للتخفيف من الايقاعات السلبية الناجمة عن المذكرة السعودية، التي قدمتها المفوضية أثناء غيابه . والتقى بأوليفانت L. Oliphant(وكيل وزارة الخارجية) صديقه الشخصي، وأظهر تعاطفا معه حتى بدا وكأنه غير متعاطف مع موقف حكومة بلاده . ويتضح ذلك من قوله ـ طبقا لما أورده أوليفانت : «إن ابن سعود سوف يدرك خطأه في النهاية» . ونسب حافظ وهبة إعداد المذكرة السعودية إلى مستشاري الملك عبدالعزيز «غير الاكفياء» . وكان يقصد فؤاد حمزة، الذي لم يكن يكن له وداً . وذهب حافظ وهبة إلى أبعد من ذلك حين أعلن أنه سيتمكن من إصلاح هذا الأمر . وفي نفس الوقت عاب أوليفانت على المسؤولين البريطانيين تسلم مثل هذه المذكرة . (٢٨)

يبدو أن حافظ وهبة قد تجاوز ـ هو الآخر ـ حدود صلاحياته الدبلوماسية، حين خاطب أوليفانت بلغة هي أقرب ما تكون إلى الاعتذار، وليس بها شبهة احتجاج، على غير ما كان ينبغي عليه أن يفعل . وليس هناك من تفسير لسلوك حافظ وهبة، غير أنه ربما كان أقدر على الإحساس ـ بحكم موقعه ـ بالسلبيات الناتجة عن إبقاء العلاقات

البريطانية ـ السعودية في حالة أزمة. فمع أن المذكرة السعودية كانت رسمية، إلا أن موقف حافظ وهبة من إعادة عرضها ومناقشتها كان وديا، ولم يسلم أوليفانت تماما بالتناول الودي للقضية، وسجل حواره مع وهبة في أجندة وزارة الخارجية، ووضع الأزمة في حجمها الطبيعي أمام جميع المسؤولين.

ومهما يكن من أمر، فقد قررت الحكومة البريطانية التحقيق في صحة التهم المنسوبة إلى وزيرها المفوض في جدة، الذي كان قد غادرها في زيارة للقدس. وحين علم ريان بشكوى حكومة الحجاز، قرر أن يتوجه من القدس إلى لندن مباشرة، حيث قدم لحكومته، في ٢٩ فبراير، مذكرة دفاع عن نفسه. (٢٩)

وفي ٢١ مارس ١٩٣٢، اكتملت دراسة وزارة الخارجية البريطانية للشكوى المقدمة من الحكومة السعودية ضد سلوكيات ريان الدبلوماسية، ثم أعدت مذكرة دفاع عن ريان موجهة إلى حافظ وهبة، تقول فيها: (٣٠)

«إن خبرة ريان في الوظائف الرسمية عمرها ٣٠ عاما، نال خلالها رضا الحكومة (البريطانية) واحترامها، كما نال رضا وزارة الخارجية، واختير لمنصب وزير صاحب الجلالة المفوض بجدة، لأنه كان أنسب العناصر لتوثيق العلاقات بين الحكومتين. . .». لذلك كله أبدى وزير الخارجية دهشته لإقدام الحكومة السعودية على تقديم شكوى كهذه «ضد شخص موثوق به من قبل حكومته». وفندت وزارة الخارجية التهم المنسوبة لريان على النحو التالي:

أولا: لا يذكر ريان أنه قال ذات مرة أن الملك عبدالعزيز «يعيش في عالم الأوهام والخيال»، وأن ريان حريص على احترام الملك والالتزام بذلك عند مناقشة أصعب المسائل وأدقها وأكثرها حساسية.

ثانيا: أن ريان حينما ذكر، أثناء مناقشة مسألة الحدود مع شرق الأردن في مارس ١٩٣١، أن الغارات كانت تتم من نجد بموافقة الملك عبدالعزيز ورضاه، إنما كان يقصد التأكيد على خطورة الموقف، بناء على الشائعات المنتشرة على الجانبين. ومع ذلك قال ريان إنه لا يشارك، ولا حكومته، في تعزيز هذه الشائعات.

ثالثا: فيما يتعلق بمسألة اتهام ريان للملك بتغيير أقوال المسؤولين البريطانيين بعد

مماتهم، نفى ريان أن يكون قد اتهم حكومة الحجاز بتزوير شيء ونسبته إلى كلايتون.

رابعا: أما مسألة العبد المحرر بخيت، فقد كان تصرفه فيها يتم طبقا للتعليمات التي تلقاها من أوليفانت في وزارة الخارجية. وأن لك شيء تم بناء على تعليمات مباشرة من وزير الخارجية سايمون.

خامسا: أن وزير الخارجية يثق في أقوال ريان لأنها لا تتعارض والتقارير التي كان يبعثها من جدة في حينه.

سادسا: أن اتهام ريان بالاساءة إلى العلاقات بين البلدين غير قائم على أساس صحيح، لأن ذلك يتعارض وطبيعة دوره.

سابعا: أنه من المناسب لحكومة الحجاز أن تسحب المذكرة التي قدمتها، وإلا فلن يعود ريان إلى عمله، ولن تعين الحكومة البريطانية وزيرا آخر مكانه في جدة.

لا شك في أن سايمون كان عنيدا، لأنه كان أسير أفكار زوجته عن شبه الجزيرة العربية، وهي التي فرغت لتوها، في عام ١٩٣٩، منن تأليف كتاب حول «الرق»(٣١)، تحدثت فيه عن الرق في شبه الجزيرة العربية، ورسمت صورة قاتمة لأحوال الرقيق هناك، واستبعدت إنهاء تجارة الرقيق أو امتلاكه في المستقبل المرئي. ولم تكن السيدة سايمون غير أحد الأصوات العديدة التي راحت تدعم الحملة على الرقيق، التي تزعمتها بريطانيا بحماس في ذلك الوقت. هكذا انعكست ميول سايمون على وزارة الخارجية، التي كانت مهيأة أصلا لوضع اهتمامات الحكومة البريطانية موضع التنفيذ فيما يتعلق بالبلاد التي تمارس الاتجار في الرقيق، أو تعتمد عليه في اقتصادياتها. وكان وزير الخارجية يتلقى تقارير شهرية من المفوضية البريطانية في جدة حول أعداد الرقيق الذين تمكنت المفوضية من إطلاق سراحهم. ولعل هذا يفسر لنا لماذا وقع طرح حكومة الحجاز لقضية العبد بخيت أو غيره على أذان صماء في لندن. كما يفسر لماذا كان سايمون عنيفا في رده على مذكرة حكومة الحجاز، فوقعت كلمات مذكرته وقع الصدمة على الملك عبدالعزيز، الذي تزايدت شكوكه في صداقة بريطانيا، وأدرك أنها أخذت بالفعل تضعف وتفتر.

لقد جرى ذلك كله في لندن في وقت ازدادت فيه مخاوف الملك عبدالعزيز من

خصومه في العراق وشرق الأردن. وكان قبول كلا الخيارين المطروحين من وزارة الخارجية البريطانية: الاعتذار عن المذكرة، أو سحبها، صعبا. ولذا رأى حافظ وهبة أن عبور هذه الأزمة لن يتم إلا بالاتصالات المباشرة مع المسؤولين، وبخاصة مع أوليفانت (وكيل وزارة الخارجية) باعتبار أن ذلك ضرورة «لإزالة الجفاء بين الحكومتين». وحين التقيا أكد وهبة أنه قادم لإنهاء الموضوع بما يرضي الحكومتين». (٣٢)

وفي خطابه إلى سايمون بتاريخ ٥ أبريل ١٩٣٢، طرح حافظ وهبة النقاط الأربع التالية:

١ـ إن المذكرة التي قدمتها الحكومة السعودية، في ٨ فبراير، إنما كانت تهدف إلى زيادة توثيق العلاقات الطيبة مع الحكومة البريطانية، وإزالة معوقات تلك الصداقة عن الطريق.

٢ـ إن الملك عبدالعزيز حريص على علاقاته مع بريطانيا، حيث يوجد في لندن الوزير المفوض الوحيد لبلاده في أي مكان في العالم.

٣ـ ليست هذه هي المرة الوحيدة التي جرى فيها خلاف بين المسؤولين في البلدين، وأن الخلافات كانت تسوى في السابق بغير مشاكل.

٤ـ أما ريان «فليس لنا غرض في شخصه، وليس بيننا وبينه إلا ما أخبرنا به حكومة بريطانيا، وأن ما ورد في مذكرتنا هو من باب شكوى الصديق لصديقه، وأن عودة ريان كممثل لدى حكومته أمر يرجع إلى الحكومة البريطانية، ونحن لا نمانع فيه ونقبله».

وأضاف حافظ وهبة: «ليس لنا قصد إلا (تحقيق) ثلاثة أمور: أولها حفظ شرفنا، وثانيها صيانة استقلالنا، وثالثها توثيق العلاقات الطيبة مع الحكومة البريطانية»(٣٣) وفي رده على حافظ وهبة، في ١٢ أبريل، أكد رندل (نيابة عن وزير الخارجية سايمون) على ضرورة احترام مطالب حافظ وهبة جميعها، ووعد بأنه سيكون أول من يحترمها، وأول من يعمل على توطيد أواصر الصداقة بين البلدين، بنفس الروح التي أظهرتها حكومة الملك عبدالعزيز (٣٤)! وبتبادل الرسائل بين حافظ وهبة ورندل، انتهت الأزمة الدبلوماسية بين البلدين.

هكذا بدأ العمل من أجل الإصلاح وإعادة العلاقات الشخصية بين الملك وريان إلى حالتها الطبيعية، وعندئذ تقرر أن يعود ريان لعمله في جدة، في أعقاب انتهاء زيارة الأمير فيصل وبعثته إلى لندن، على أن يغلق الموضوع نهائيا، وقد صدرت التعليمات بهذا الشأن إلى هوب ـ جيل (القائم بالأعمال في جدة). (٣٥)

ويوضح الإيقاع السريع للطريقة التي تم بها التغلب على الأزمة الدبلوماسية، أن الطرفين كانا غير راغبين في استمرارها، وأن مستقبل العلاقات بينهما كان يعتمد ـ إلى حد كبير ـ على سرعة العبور فوق هذه الأزمة العارضة. ولذلك سارع الملك عبدالعزيز بالتعبير عن حسن النية ـ دون التفريط في حق ـ تجاه الحكومة البريطانية، آملا أن تقابل مبادرته بمبادرة مماثلة من أجل توطيد أواصر العلاقات الناشئة بينهما، وإلا فإن الحكومة السعودية ستكون في حل من تفضيل بريطانيا على غيرها من الدول الكبرى، ولعل زيارة الأمير فيصل للندن، في صيف عام ١٩٣٢، كانت تهدف ـ فضلا عن أمور أخرى ـ إلى إبلاغ هذه الرسالة إلى الحكومة البريطانية. من هذا المنطلق لا يجب أن تفهم المرونة التي أبدتها الحكومة السعودية تجاه الأزمة على أنها كانت تنازلا من جانب واحد، بل لعلها كانت مناورة دبلوماسية واعية، تسعى إلى تحجيم النفوذ البريطاني في شبه الجزيرة العربية دون الإفصاح عن ذلك.

***

في هذه الظروف وجدت الحكومة السعودية أنه قد يكون من المناسب الإعلان عن جولة الأمير فيصل والبعثة المرافقة له إلى عدد من الدول الأوروبية، تشمل لندن وبعض عواصم الدول الصديقة هي: إيطاليا، هولندا، سويسرا، بولندا، المانيا، والاتحاد السوفييتي. ويهدف الإعلان عن هذه الزيارة ـ على هذا النحو ـ إلى إقناع بريطانيا أنها لم تعد وحدها في الميدان، وأن الملك عبدالعزيز له الآن أصدقاء عديدون، ولا شك في أنها كانت خطة سياسية ناجحة وخطوة دبلوماسية جيدة، خاصة وأن البعثة كانت برئاسة وزير الخارجية السعودي (الأمير فيصل).

وفي ٢٤ مارس ١٩٣٢ استطلع حافظ وهبة رأي الحكومة البريطانية حول إمكانية استقبال الأمير فيصل وفؤاد حمزة استقبالا رسميا. فاشترطت وزارة الخارجية البريطانية

في ٢٤ ابـريل، أن يكـون استقبـال الأمير فيصل في لنـدن مـرتبطـاً بسحب الحكـومـة السعودية للمذكرة المقدمة ضد ريان. (٣٦)

وفي ٨ أبريل أبلغ هوب ـ جيل الحكومة السعودية أن لندن على استعـداد لاستقبـال الأمير فيصل وبعثته. وبعد أربعة أيام أبحـرت البعثـة من جـدة لـزيـارة رومـا وجنيف وباريس ولندن وهولندا وبرلين وموسكو ووارسو وأنقرة وطهران وبغـداد. وقبل مغـادرة الـرحلـة، أطلع فـؤاد حمزة هـوب ـ جيل على بـرنـامجهـا (٣٧). وفي لنـدن كـانت الاستعـدادات قـد اكتملت لاستقبـال الأمير فيصل في ميناء الـوصـول، بينما كـان في استقباله بمحطة فيكتوريا مندوبون عن الملك جورج، وعن وزير الخارجية، فضلا عن ريان نفسه. أما برنامج الزيارة فقد وزع على مدى اسبوع كامل في الفترة مـا بين ٧ و١٤ مايو. وكان من بين فقرات البرنامج لقاء مع الملك جورج في صبـاح يـوم ٩ مـايـو، وفي هذه المناسبة تلقى الملك جورج خطابا من الملك عبدالعزيز يؤكـد فيـه على العـلاقـات الطيبة بين بلديهما. (٣٨)

وحين التقى فؤاد حمزة بالمسؤولين في وزارة الخارجية في ٩ مايو ١٩٣٢ (٣٩)، كشف عن أحد الأهداف الأصلية للبعثة السعودية بقولـه: «إن الغـرض من هـذه البعثـة هـو التأكد من أن الحكومة البريطانية لا تزال تشعر بارتياح تجاه حكومة الحجـاز ـ نجـد كما كانت في الماضي، ومن أن لندن لا تزال ترغب في تكوين علاقات قوية وصداقة متينة، لأن الملك عبدالعزيز يشعر بأن مواقف الحكومة البريطانية قد تغيرت نحـوه». وكـانت هذه الأفكار قد نقلت إلى سير أندرو ريان في يونيـو السـابق، ولابـد أنـه قـد بلغهـا إلى لندن، وأضاف فؤاد حمزة:

«إن حكومة الملك عبدالعزيز تأمل في أن تسمع رد الحكومة البريطـانيـة، ليس فقط في شكله الرسمي، ولكن في صوره المادية والمعنوية، إنه لا يريد تلك الـردود التي كـان يتلقاها في الماضي. والملك يؤكد على هذه النقطة، وفي نفس الوقت فهـو على استعـداد للإصغاء لتوجيهات بريطانيا عند الحاجة إليها. كذلك يريد الملك عبدالعزيز أن يعرف الأسلوب الذي يدير به شؤونه ويلبي طلبات حكومة صاحب الجلالة البريطانية. وهذا هو السبب الرئيسي لحضور هذه البعثة».

لا يجب أن تخدعنا عبارات فؤاد حمزة، التي كانت في الواقع تحذيرا للندن بهدف مساعدتها في الخروج من الأزمة، ويتضح ذلك من ردود أوليفانت عليه، وهي ردود تعكس حيرة الحكومة البريطانية تجاه سياستها في شبه الجزيرة العربية. قال أوليفانت: «إنه متحير مما كان يسمع بين الحين والحين أن الملك عبدالعزيز يشك في استمرار الصداقة بيننا وبينه». ولكنه لم يستسلم لما كان يسمع بعدما رأى من مرونة الحكومة السعودية، وأكد لفؤاد حمزة «أن العلاقات الودية قائمة كما كانت تماما فيما يتعلق بالموضوعات الجوهرية» وكرر كلمة «جوهرية». وأخذ أوليفانت يفصح عن شيء من تحفظاته حين قال: «إن الموضوعات التي بيننا تضاعفت عن ذي قبل، وأن علينا التزامات نحو المناطق الواقعة تحت الانتداب، وهي ليست مستعمرات لنا». واستدرك أوليفانت الموقف لينهيه بما يريح فؤاد حمزة، وقال «إن ما يعجبه في الملك عبدالعزيز هو الصراحة، وهو يريد أن تقوم العلاقات بين الأصدقاء على الصراحة».

في اجتماع آخر بفؤاد حمزة في ١٣ مايو ١٩٣٢، أكد أوليفانت على المعاني السابقة، ولكنه لم يستطع أن يترجم ذلك إلى سلوك عملي حين رفض مساعدة الملك عبدالعزيز ماليا، مما دفع فؤاد حمزة الى التعبير عن أسفه لعدم تعاون لندن مع حكومته في الضائقة المالية، ولم يخف أن حكومته ستسلك طريقها بنفسها لدى أصدقاء آخرين في أوروبا. على كل حال، كان لمشوار البعثة السعودية بقية في دول اوروبية اخرى. ولكن هذه اللقاءات، مع كونها ودية النغمة في إطارها العام، إلا أنها كشفت عن كثير مما كان يخفيه الطرفان عن بعضهما.

***

وبزيارة الأمير فيصل للندن، تحسنت العلاقات البريطانية ـ السعودية، وغادر ريان إلى مقر عمله في جدة، فوصلها في ٣٠ مايو ١٩٣٢، أي بعد فترة انقطاع تزيد على الثلاثة شهور. وبعد أن قضى أسبوعا في جدة، أعد تقريرا مختصرا سجل فيه ملاحظاته عن بعض الأمور المتعلقة بعودته (٤٠) منها قوله: «استقبلني على ظهر المركب حمدي بك، المدير العام للشؤون العسكرية، الذي جاء خصيصا من مكة لهذا الغرض بصحبة ضابط صغير، وقد حمل تحيات الملك إليّ. واستقبلني على رصيف الميناء حاكم جدة

شخصيا ومعه كل المسؤولين المحليين. ولما كانت هذه هي أول مرة أنزل فيها من مركب حربية، منذ وصولي إلى هنا في بادىء الأمر، فإنني لست متأكدا مما اذا كان استقبال حمدي بك لي يعني مزيدا من الحفاوة. ومع ذلك فلدي انطباع بأن الحكومة هنا تظهر أقصى ما في وسعها من حفاوة بهذه المناسبة».

وفي مساء ٣ يونيو زار الشيخ يوسف ياسين ريان، وتصف كلمات ريان ما في هذه الزيارة من مودة، بقوله أن ياسين «. . . أبدى سعادة الملك (عبدالعزيز) وسعادته لعودتي سالما. وهنأني بعيد ميلاد الملك جورج (الخامس) وشارك في احتفال أقمته وزوجتي بهذه المناسبة، حضره جمع أوروبي، وبعض الأمراء والهنود، وكان الشيخ يوسف وحاكم جدة من بين العناصر المحبوبة».

أما مسألة العبد بخيت التي كانت السبب المباشر وراء تفجر أزمة ريان، فقد علم ريان أنها أصبحت منتهية في نظر الملك، وكأن العبد قد «مات ودفن». ويضيف ريان: «في اعتقادي أن سبب ذلك الانطباع الطيب لدى السعوديين هو الاستقبال الحسن الذي استقبل به الأمير فيصل في لندن، والبرقية التي بعث بها الملك جورج إلى الملك عبدالعزيز بمناسبة رحيل بعثة الأمير (فيصل) من لندن».

كان ريان قلقا، فهو لا يصدق ما يجري أمام عينيه من كرم وسماحة وعفو، ويخشى أن ينقلب الجو ضده ثانية ببرقه ورعده، حين يأتي وقت العمل وإثارة الموضوعات المشتركة، أو على حد تعبيره: «أنا لا أعلم إلى متى سيظل هذا الجو اللطيف، وما مدى تأثيره على الموضوعات التي قد تثار في المستقبل».

إن الإجابة على السؤال السابق متروكة بالطبع لاختبار حسن النوايا في ميدان التطبيق الفعلي عندما تثار قضايا مشتركة تهم البلدين في المستقبل. لقد كان الجميع مهتما بإظهار النوايا الحسنة، وصياغة العبارات الرقيقة والمريحة، ولكن أحدا من الطرفين لم يعمل الفكر جيدا في وجهة نظر الطرف الآخر، أو أن كل طرف كان يرى كل شيء من وجهة نظره هو، دون اعتبار لوجهة نظر الطرف الآخر، حتى بدا أن الزواج الدبلوماسي بين الطرفين، والذي لم يمض عليه غير ثلاثة أعوام، لم يكن ناضجا. ويشهد على

الحـواشـــي

١ـ هذه الدراسة هي المرحلة الخامسة من مراحل تاريخ نشأة قنوات الإتصال وتطورها بين بريطانيا وعبدالعزيز آل سعود، أما المراحل الأربع السابقة فقد تناولناها في دراسات مستقلة.

تعالج المرحلة الأولى قنوات الاتصال بين بريطانيا والملك عبدالعزيز في الفترة من ١٩٠٣ إلى ١٩١٣. وتعالج المرحلة الثانية التطور الجديد على قنوات الاتصال في الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩٢٥. أما المرحلة الثالثة فتعالج خطوة أكثر تقدما في التمثيل السياسي والقنصلي بين الطرفين في الفترة من ١٩٢٦ إلى ١٩٢٨؛

والمرحلة الرابعة تعالج تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين خلال عامي ١٩٢٩، ١٩٣٠، وهي دراسة منشورة في: حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد ١٢ (١٩٨٩).

2 - Rayan to Henderson, 22 July 1930, E4309/4309/91,
F. O. 371 / 14483.

٣ـ جمال محمود حجر، بريطانيا والأزمة المالية في الحجاز ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ (الدوحة: دار الثقافة، ١٩٨٧).

4 - Memo. by Ryan on the Situation in the Hejaz - Najd as it affects H.M. G., 23 Feb. 1932, E1010/640/25, F. O. 371/16022.

5 - Ryan to henderson, 22 July 1930, op. cit.

6 - Ryan to Henderson, 11 Aug. 1930, E4657/4309/91,
F. O. 371 / 14483.

7 - Jeddah Report , May and June 1932, E 3903/1197/25,
. O. 371/16024. F

8 - Ryan to henderson, 11 Aug. 1930, op. cit.

9 - Fuad Hamza to Hope - Gill, 16 Dec. 1930;
Faisl to Ryan, 18 Dec. 1930, E282/282/25,
F. O. 371/15292.

١٠ـ كانت مديرية الشؤون الخارجية قد تأسست في عام ١٩٢٦ بعد ضم الحجاز. وكان أول من تولى إدارة الشؤون الخارجية هو الدكتور عبدالله الدملوجي وهو من أصل عراقي عمل إلى جانب الاتراك، وحين ضم عبدالعزيز آل سعود الاحساء، دخل في خدمته، وساهم في كثير من المفاوضات التي

أجراها عبدالعزيز مع البريطانيين منذ ذلك الوقت وحتى عام ١٩٣٨ حين اعتزل الخدمة. وقد شغل الشيخ يوسف ياسين وهو من أصل سوري إدارة الشؤون الخارجية بعد اعتزال الدملوجي، وبالتالي فهو لم يكن بعيدا عن الشؤون الخارجية. أنظر فؤاد حمزة، البلاد العربية السعودية (الرياض: مكتبة النصر الحديثة، ١٩٣٦)، ص ١١٨.

11 - Ryan to Rendel, 2 Nov. 1930, E. 545/282/25;
Ryan to F. O., 31 Jan. 1931, E1057/282/25,
F. O. 371/15292.

١٢ـ حافظ وهبة، خمسون عاما في جزيرة العرب (القاهرة، ١٩٦٠)، ص ٩٥، ٩٦.

13 - Ryan to Henderson, 20 June 1931, E3542/2237/25,
F. O. 371/15292

14 - Record of Audiences with Ibn Saud on 14 and
17 June 1931, Enclosure III, Ryan to Henderson,
20 June 1031, op. cit.

15 - Coversation with Fuad Bey Hamza on June 13,
1931, Enclosure I, Ryan to Henderson, 20 June 1931,
op. cit.

16 - Silverfarb, D., "The British Government and
the Khurmah Dispute, 1918-1919". Arabian Studies,
V (1979) pp. 37-60.

17 - Conversation with Fuad Bey Hamza on June 13,
1931, op. cit.

١٨ـ وكانت مسألة الرق من بين المسائل الشائكة التي عكرت صفو العلاقات البريطانية السعودية، فبريطانيا كانت ترى أنها في سبيل تحرير العبيد إنما تقوم بدور حضاري، بينما يرى الملك عبدالعزيز أن الأسلوب الذي تريد بريطانيا اتباعه في هذا المجال فيه شبح الامتيازات الأجنبية في الأراضي المقدسة، وفيه انتقاص من سيادة بلاده وحريتها.

١٩ـ جمال محمود حجر، بريطانيا والنشاط السوفييتي في الحجاز، ١٩٢٤ ـ ١٩٣٨ (الدوحة: دار

الثقافة، ١٩٨٨).

20 - Further Conversation with Fuad Bey Hamza on June 16, 1931, Enclosure II, Ryan to Henderson.
20 June 1931, E5342/2237/25, F. O. 371/15299.

21 - Conversation with Fuad Bey Hamza on June 13, 1931. op. cit.

22 - Record of Audiences with Ibn Saud on June 14 and 17, 1931, Enclose III, Ryan to Henderson, 20 June 1931, E3542/2237/25, F. O. 371/15299.

23 - Ryan to Henderson, 20 June 1931, E5342/2237/25, F. O. 371/15292.

24 - Harris, J. H., "Slavery, World Abolition", The Contemporary Review, cxlii (1932) p. 309.

٢٥ـ جمال محمود حجر، «نهاية الامتيازات الأجنبية في الحجاز ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧»، في كتاب المؤلف: القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين. الفصل السابع.

٢٦ـ برقية من الأمير فيصل إلى حافظ وهبة في ٥ فبراير ١٩٣٣، منشورة في: حافظ وهبة، خمسون عاما في جزيرة العرب، ص ٩٦.

٢٧ـ المرجع السابق، ص ٩٨، ٩٩.

28 - Memo. On Conversations between Oliphant and Wahba, 15 Feb. 1932, E888/640/15, F. O. 371/16022.

29 - Memo. by Ryan, 29 Feb. 1932, E1038/640/25, F. O. 371/16022

٣٠ـ انظر: النص الانجليزي لمذكرة وزير الخارجية في:

Simon to Wahba, 21 March 1932, E 1038/640/25.
F. O. 371/16022;

وانظر الترجمة العربية لذات المذكرة منشورة في: حافظ وهبة، مرجع سابق، ص ١٠٠.

31 - Simon, Kathleen, Slavery (London, 1930).

٣٢ـ حافظ وهبة، مرجع سابق، ص ١٠٣.

33 - Whaba to Simon, 5 April 1932, Ryan's Private Papers, VI/8 St. Antony's College, Oxford University.

34 - Rendel to Wahba, 12 April 1932, Ryan's Private Papers, VI/8 St. Antony's College, Oxford University.

35 - Memo. by Oliphant on conversation with Hafez Wahba, 21 March, E1422/640/25, F. O. 371/16022;
F . O. to Hope - Gill, 8 April 1932, E1686/640/25, F. O. 371/16022.

36 - F. O. to Hope - Gill, 2 April 1932, E1494/1494/15, F. O. 371/16026.

37 - Jeddah Report , Jan., Feb. and March, 1932, F. O. 371/16024

38 - Minute by Warner (F. O.) 21 April 1932.
Minute by Warner (F. O.) 9 May 1932, E 2216/1494/25, F. O. 371/16026.

39 - Meeting with the Hejaz-Najd delagation held at the F. O. on 9 May 1932, E 2403/1494/25, F. O. 371/16026.

40 - Ryan to Henderson, 7 June 1932, E3216/640/25, F. O. 371/16022.